نموذج (13) وثائق
2025/01/28-ID197985-4

دليل تبادل وتكامل البيانات المالية الحكومية

رقم الدليل:	96
رقم الاصدار:	1
رقم الطلب وتاريخ الطلب:	1-ID4116924-27/04/2026
عدد الصفحات	(12)

جميع الحقوق محفوظة لوزارة المالية

جدول المحتويات

المقدمة 02
الملخص التنفيذي..... 02
الأهداف العامة..... 03
مجال التطبيق 03
المصطلحات والتعريفات 04
المراجع 05
المسؤوليات والصلاحيات..... 06
آلية العمل..... 07
النماذج المستخدمة..... 09
التحسين المستمر..... 12
مراجعة وتطوير الدليل..... 12

المقدمة

في إطار حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، وتطوير منظومة البيانات المالية الحكومية، ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات، يأتي هذا الدليل لوضع إطار موحد لتنظيم تبادل وتكامل البيانات والمعلومات المالية الحكومية بين وزارة المالية والجهات الاتحادية والدوائر المالية في حكومات الإمارات.

يكتسب هذا الدليل أهميته في ظل تزايد الحاجة إلى بيانات مالية دقيقة ومتكاملة وفي الوقت المناسب، لدعم إعداد الإحصاءات المالية والتقارير الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية المالية، ورفع جودة التقارير المقدمة للجهات الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى دعم مؤشرات التنافسية العالمية.

كما يهدف هذا الدليل إلى معالجة التحديات المرتبطة بتباين المنهجيات، واختلاف ممارسات إعداد البيانات بين الجهات، وتعزيز التكامل بين الأنظمة المالية والإحصائية على مستوى الدولة، من خلال وضع قواعد واضحة للحوكمة، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وضبط آليات التزويد والتبادل، بما يضمن جودة البيانات و اتساقها واستدامتها.

الملخص التنفيذي

- يأتي الدليل لتبادل وتكامل البيانات المالية الحكومية، ودعم التحليل المالي الكلي، وإعداد السياسات المالية، في إطار حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، وترسيخ نهج اتخاذ القرار القائم على البيانات، بما يدعم. المالية والشفافية ويرفع جودة التقارير المالية والإحصائية على المستوى الوطني والدولي.
- يهدف هذا الدليل إلى وضع إطار موحد، ينظم آليات تبادل وتكامل البيانات المالية الحكومية، بين وزارة المالية، والجهات الاتحادية، والدوائر المالية في حكومات الإمارات، وفق منهجيات ومعايير معتمدة، تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وبما يضمن اتساق البيانات وجودتها وتوافرها في الوقت المناسب، لدعم التحليل المالي الكلي وإعداد التقارير والدراسات.
- يحدد الدليل نطاق الجهات المشمولة، و أنواع البيانات المالية المطلوبة، بما في ذلك إحصاءات مالية الحكومة، وبيانات الموازنات العامة، ومتطلبات ميزان المدفوعات، ومؤشرات التنافسية العالمية، وبيانات الإنفاق على المناخ والبيئة، إضافة إلى أي بيانات أخرى ذات صلة يتم تحديدها من قبل وزارة المالية.
- يرسي الدليل إطاراً واضحاً للحوكمة، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات بين وزارة المالية، والجهات الاتحادية، والدوائر المالية، واعتماد آليات تنسيق عبر مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية وفِرقه الفنية، بما يعزز التكامل المؤسسي ويضمن وضوح الصلاحيات والمسؤوليات.

- يؤكد الدليل على متطلبات تزويد البيانات وفق الجداول الزمنية المعتمدة، وضمان جودة البيانات، وحماية سريتها، وتنظيم آليات الوصول إليها وتبادلها، إضافة إلى دعم قابلية التشغيل البيني وتكامل الأنظمة، بما ينسجم مع التوجهات للتحول الرقمي الحكومي.
- يعد هذا الدليل أداة رئيسية لتمكين وزارة المالية، من أداء دورها في تجميع وإعداد ونشر البيانات المالية الحكومية، ودعم إعداد التقارير الوطنية والدولية، وتعزيز جاهزية الدولة للمتطلبات الإحصائية العالمية، بما يسهم في تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة، في المؤشرات والتقارير الدولية، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

الأهداف العامة

يهدف هذا الدليل إلى:

- توحيد منهجيات إعداد وتبادل البيانات والمعلومات المالية الحكومية وفق المعايير المعتمدة.
- تعزيز جودة البيانات المالية و اتساقها بين الجهات المختلفة.
- ضمان تو افر البيانات في الوقت المناسب لدعم إعداد التقارير و اتخاذ القرار.
- دعم إعداد التقارير الوطنية والدولية، مثل تقارير مجلس الوزراء وصندوق النقد الدولي.
- دعم إعداد الدراسات المالية والاقتصادية التحليلية وتقارير السياسات المالية.
- تعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية.
- تطوير منظومة البيانات المالية الحكومية، بما يدعم التحليل المالي الكلي والاستدامة المالية.
- دعم متطلبات مؤشرات التنافسية الدولية، من خلال توفير بيانات مالية دقيقة ومتكاملة، بما يسهم في تعزيز مكانة الدولة في المؤشرات والتقارير العالمية.

مجال التطبيق

تسري أحكام هذا الدليل على:

- وزارة المالية.
- الجهات الاتحادية ذات العلاقة.
- الدو ائر المالية في حكومات الإمارات.

ويشمل هذا الدليل البيانات التالية:

- إحصاءات مالية الحكومة (Government Finance Statistics - GFS).
- البيانات المالية المطلوبة لمشروع ميزان المدفوعات.
- بيانات الموازنات العامة (التقديرية).
- البيانات المطلوبة لمؤشرات التنافسية العالمية.

- بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة
- المعلومات اللازمة للأبحاث والدراسات.
- أية بيانات مالية أخرى ذات صلة.

المصطلحات والتعريفات

لأغراض هذا الدليل، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

المصطلح	التعريف
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة.
الوزارة	وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
الدو ائر المالية	الدو ائر المالية لحكومات الامارات
الجهات الاتحادية	1. الوزارات والأجهزة الحكومية الاتحادية: الوزارات المنشأة بموجب القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972، بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته، والمجالس، والأجهزة وما في حكمها، التي تباشر الأنشطة الاتحادية التنفيذية والتشريعية والقضائية. 2. الجهات الاتحادية المستقلّة: الجهات الاتحادية المنشأة والتي ستنشأ وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة، بهدف القيام بمهام أو خدمات حكومية محدّدة، وتعمل تحت إشراف الحكومة والتي: أ. يمنحها القانون أو قرار إنشائها الشخصية الاعتبارية المستقلّة، وأهلية التصرف وإعداد وتنظيم وتنفيذ ميز انيتها الخاصة. ب. لديها هيكل إداري وتنظيمي خاص بها. ت. غير الهادفة للربح.
مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية	هو مجلس تابع لمجلس الوزراء برئاسة وكيل وزارة المالية، ويضم ممثلين عن حكومات الإمارات ومصرف الإمارات المركزي.
الفريق الفني	فريق متخصص يضم ممثلين عن وزارة المالية، ومصرف الإمارات المركزي، وممثلي من الدو ائر المالية في حكومات الإمارات.
البيانات المالية	جميع البيانات المتعلقة بالإيرادات، والمصروفات، والأصول، والالتزامات، والحسابات الحكومية.

إحصاءات مالية الحكومة	البيانات والإحصاءات المالية الحكومية، المعدّة وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة المعد من صندوق النقد الدولي.
البيانات الوصفية (Metadata)	المعلومات التوضيحية المصاحبة للبيانات المالية، وتشمل التعريفات، والمنهجيات، والمصادر، والتصنيفات، وفترات التغطية، بما يضمن فهم البيانات وتفسيرها بشكل صحيح.
جودة البيانات	مدى دقة واكتمال واتساق وتوقيت البيانات المالية الحكومية، وقدرتها على تلبية أغراض التحليل والتقارير المالية والإحصائية.

المراجع

1: الإطار القانوني والتنظيمي

يستند هذا الدليل إلى الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أبرزها:

- المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته.
- قرار مجلس الوزراء رقم (5/67و/1) لسنة 2010 بشأن جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، والذي يحدد دوروزارة المالية، في تجميع وإعداد ونشر البيانات المالية الحكومية على مستوى الدولة، بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والدوائر المالية في حكومات الإمارات.
- قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2015 بشأن مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.
- التشريعات والأنظمة ذات الصلة بتنظيم العمل المالي والإحصائي في الدولة.

ويعد هذا الدليل إطاراً مكملاً لتفعيل متطلبات هذه القرارات، وتنظيم آليات التنفيذ والامتثال لها على مستوى الدولة.

2: الإطار المرجعي الفني

يعتمد هذا الدليل على المعايير والمنهجيات الدولية المعتمدة، بما في ذلك:

- أدلة العمل الدولية مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFSM2014)، ودليل ميزان المدفوعات (BPM6)، ونظام الحسابات القومية.
- معايير نشر البيانات الدولية مثل النظام العام المعزز لنشر البيانات e-GDDS.
- المعايير والمتطلبات الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المسؤوليات والصلاحيات:

تعتمد الجداول الزمنية، والنماذج التفصيلية، ومتطلبات التزويد من قبل وزارة المالية، بناءً على توصيات لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية، ويتم تحديثها بشكل دوري، بحسب المتطلبات الوطنية والدولية، ويتم تعميمها رسمياً على الجهات المعنية.

❖ وزارة المالية

- الجهة المختصة بتجميع وإعداد ونشر البيانات والمعلومات المالية الحكومية على مستوى الدولة، بهدف تعزيز دورووزارة المالية في دعم اتساق البيانات المالية الحكومية، من خلال اعتماد المنهجيات والتصنيفات الموحدة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمعالجة أي تباينات قد تطرأ على البيانات، بما يدعم موثوقية التقارير الوطنية والدولية. حيث تقوم الوزارة بما يلي:
  - تطوير واعتماد المنهجيات والتصنيفات والمعايير ذات الصلة، وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة.
  - إعداد التقارير والدراسات الوطنية والدولية في المجال المالي.
  - متابعة التزام الجهات والدوائر بتزويد البيانات والمعلومات المالية.
  - التنسيق مع المنظمات الدولية والمؤسسات ذات العلاقة.

❖ الدوائر المالية في حكومات الإمارات

- ضمن نطاق التنسيق القائم بين وزارة المالية والدوائر المالية المحلية، وحسب الاطر المؤسسة وقنوات التنسيق المعتمدة، تقوم الدوائر المالية بحكومات الامارات بما يلي:
- تزويد وزارة المالية بالمعلومات والبيانات المالية المطلوبة، وفق النماذج والمعايير المعتمدة .
- الالتزام بالجداول الزمنية المحددة .
- ضمان جودة البيانات و اتساقها .
- التنسيق من خلال أعضاء الفريق الفني لمجلس تنسيق السياسات المالية.

❖ الجهات الاتحادية

- تزويد البيانات المالية والمعلومات ذات الصلة ضمن نطاق اختصاصها.
- الالتزام بالمعايير والجداول الزمنية المعتمدة.
- التعاون مع وزارة المالية في عمليات التحقق والمراجعة وفق مذكرات التفاهم الموقعة.

❖ آلية التنسيق

يتم التنسيق بين الجهات والدوائر المالية من خلال:

- مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.
- الفريق الفني لمجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.
- فرق فنية متخصصة يتم تشكيلها حسب الحاجة.

آلية العمل

1: متطلبات تزويد البيانات

تفصح الجهات الاتحادية والدوائر المالية، عن أية مراجعات أو تعديلات لاحقة على البيانات المقدمة، مع توضيح أسباب التعديل ونطاقه الزمني، وبما يضمن تتبع الإصدارات السابقة للبيانات، والحفاظ على اتساق السلاسل الزمنية المعتمدة.

تقوم الجهات والدوائر المالية بما يلي:

- تزويد البيانات وفق النماذج الموحدة المعتمدة من وزارة المالية.
- تقديم البيانات والمعلومات بمستوى التفصيل المطلوب.
- تضمين البيانات الوصفية اللازمة (Metadata).
- الإفصاح عن أية تعديلات أو مراجعات على البيانات.
- توثيق المنهجيات المستخدمة في إعداد البيانات.

2: الجدول الزمني لتزويد البيانات

تلتزم الجهات والدوائر المالية، بتزويد البيانات وفق الجداول الزمنية المعتمدة من وزارة المالية، وبما يضمن إعداد التقارير الوطنية والدولية، والأبحاث والدراسات وفق المواعيد المحددة. الواردة في الملحق (2).

3: جودة البيانات والمعلومات

تعمل وزارة المالية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، على وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة البيانات المالية، ويجوز تنفيذ عمليات تحقق ومراجعة فنية مشتركة للبيانات، بما يدعم التحسين المستمر لجودة البيانات وموثوقيتها.

تلتزم الجهات والدوائر المالية بما يلي:

- ضمان دقة البيانات والمعلومات واكتمالها .
- تحقيق الاتساق بين الفترات الزمنية .
- توثيق التغيرات الجوهرية في البيانات .
- الاستجابة لملاحظات التحقق والمراجعة .
- العمل على تحسين جودة البيانات بشكل مستمر.

4: السرية وحماية البيانات

تُصنف البيانات المالية لأغراض هذا الدليل إلى بيانات خام، وبيانات مجمعة، وبيانات قابلة للنشر. ويتم تحديد آليات الوصول ومستويات الصلاحيات لكل فئة، وفق طبيعة البيانات وحساسيتها، وبما يتوافق مع التشريعات الوطنية ذات الصلة.

- تلتزم جميع الجهات والدوائر المالية بالحفاظ على سرية البيانات والمعلومات.
- تستخدم البيانات لأغراض التقارير والاغراض الإحصائية والتحليلية وإعداد الدراسات.
- يتم الالتزام بالتشريعات الوطنية ذات الصلة بحماية البيانات والمعلومات.
- يتم ضمان عدم الإفصاح عن البيانات أو المعلومات الحساسة أو الفردية.

5: آليات الوصول إلى البيانات وتبادلها

- تعمل الجهات الاتحادية والدوائر المالية، حيثما أمكن، على تنظيم الوصول إلى البيانات والمعلومات من خلال تحديد الفئات المخولة وآليات منح الصلاحيات.
- تراعي الجهات الاتحادية والدوائر المالية، اعتماد مستويات مناسبة للصلاحيات، بما يتوافق مع طبيعة البيانات والمعلومات وحساسيتها.
- تشجع الجهات الاتحادية والدوائر المالية، على وضع إجراءات واضحة لطلبات الوصول إلى البيانات والمعلومات وتبادلها، بما يعزز الشفافية وسهولة الاستخدام.

6: قابلية التشغيل البيني وتكامل الأنظمة

تراعي الجهات الاتحادية والدوائر المالية عند تبادل وتكامل البيانات المالية، مواءمة ترتيباتها الفنية مع الأطر للتحول الرقمي الحكومي، ومعايير تكامل الأنظمة المعتمدة، وبما يعزز الاستدامة التقنية، والتطوير المستقبلي للمنظومة.

- تعمل الجهات الاتحادية والدوائر المالية، حيثما أمكن، على اعتماد ترتيبات مناسبة لتيسير تبادل وتكامل البيانات والمعلومات، بما يدعم الاستخدام الفعال لها.
- تراعي الجهات الاتحادية والدوائر المالية، تحقيق التوافق بين الأنظمة الفنية، بما يضمن انسيابية تبادل البيانات والمعلومات واستمراريتها.
- تشجع الجهات والدوائر المالية، على وضع ممارسات وإجراءات واضحة، لتنظيم عمليات التكامل بما يعزز الكفاءة، وقابلية التطوير المستقبلي.

7: حقوق الملكية الفكرية

تلتزم جميع الجهات الاتحادية والدوائر المالية المعنية، بتشريعات الملكية الفكرية المعمول بها في الدولة:

- تعود الملكية الفكرية للدراسات والتقارير المالية والإحصائية إلى وزارة المالية، ولا يجوز استخدامها أو نشرها دون موافقة مسبقة، مع الإشارة إلى وزارة المالية كمصدر.
- تبقى ملكية البيانات الأصلية لدى الجهة المزوّدة، بينما تعود ملكية المخرجات الإحصائية المجمعة إلى وزارة المالية.
- تُعد بوابة الإمارات لإحصاءات مالية الحكومة، النظام الرسمي المعتمد لتجميع وتبادل البيانات، وتعود ملكيتها لوزارة المالية، مع التزام الجهات الاتحادية والدوائر المالية، باستخدامها وفق الضوابط المعتمدة.

- تعود الملكية الفكرية للدراسات، والتقارير المالية والإحصائية، والبيانات والأنظمة إلى وزارة المالية، ولا يجوز استخدامها أو إعادة استخدامها أو نشرها، إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة، مع الالتزام بالإشارة إلى وزارة المالية كمصدر. وتلتزم الجهات الاتحادية والدوائر المالية، بحماية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

8: الامتثال والمتابعة

تتولى وزارة المالية، مسؤولية متابعة مدى التزام الجهات الاتحادية والدوائر المالية المحلية بأحكام ومتطلبات هذا الدليل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق السليم وفي الوقت المحدد. وفي حال رصد أي حالات تأخر أو عدم امتثال، تتخذ الوزارة الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما في ذلك توجيه ملاحظات رسمية، أو رفع الموضوع إلى مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية.

وتشمل أعمال المتابعة والامتثال ما يلي:

- إعداد تقارير دورية تتضمن نتائج المتابعة ونسب الامتثال .
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالات التأخر أو عدم الامتثال.

النماذج المستخدمة:

لتطبيق الدليل، تستخدم النماذج التالية:

رقم النموذج	اسم النموذج
1	نموذج طلب البيانات للدوائر المالية لحكومات الامارات
2	نموذج طلب البيانات للجهات الاتحادية المستقلة

الملحق 1: النماذج المطلوبة لطلب البيانات

1. نموذج طلب البيانات للدوائر المالية لحكومات الامارات

رمز حساب الدائرة المالية	إجمالي دائن	إجمالي مدين	الرصيد الإفتتاحي	رمز صندوق النقد الدولي
				22
				143
				241
				242
				1221
				1222
				1331
				1422
				2111
				2721
				2731
				2821

14111				
14122				
14113				
14121				
14122				
14412				
31121				

Expense Classification Code	Account Description	Balance

2. نموذج طلب البيانات للجهات الاتحادية المستقلة

MOF Account Code	Opening Balance	Total Credit	Total Credit	Autonomous Agencies Account Code

الملحق 2: الجدول الزمني لتزويد البيانات

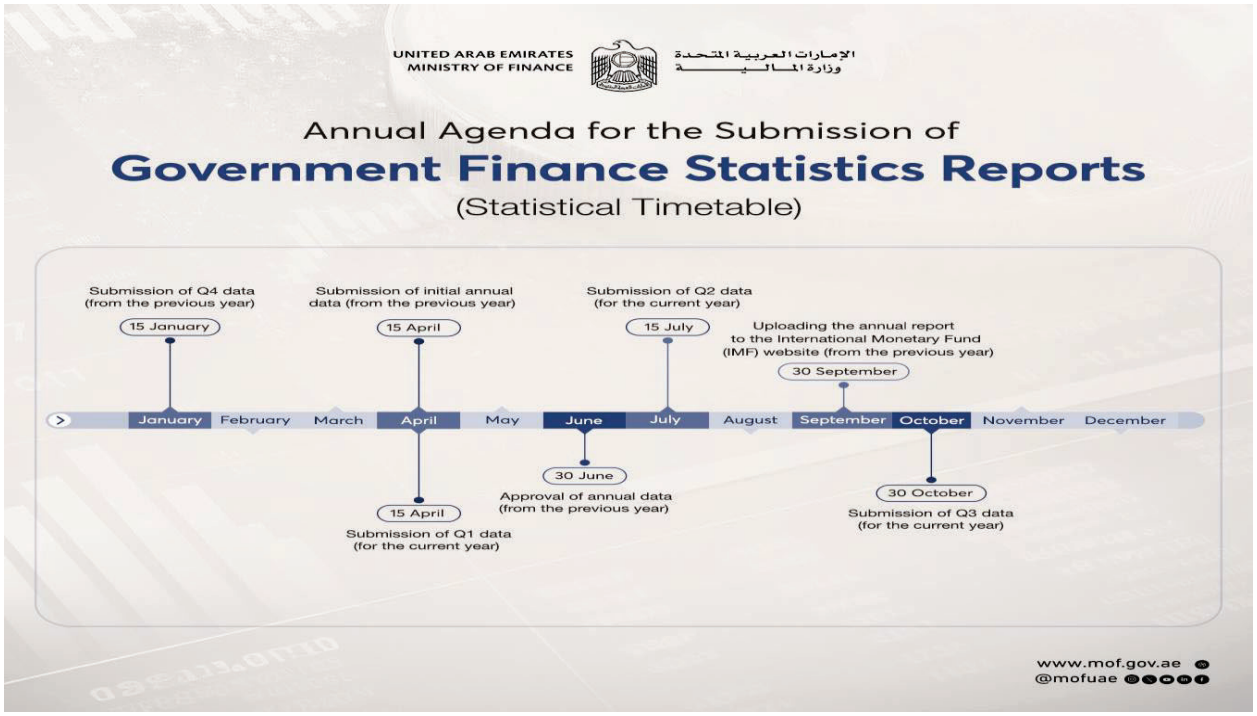

التحسين المستمر:

- تتم مراجعة هذا الدليل بشكل دوري ويحدث عند الحاجة .
- يعمل بهذا هذا الدليل من تاريخ اعتماده .
- تلتزم جميع الجهات الاتحادية والدوائر المالية بتنفيذ ما ورد فيه.